

يوما أن أبا جهل آذى ابن أخيه محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) وأفحش له القول، ولم يكن العباس قد أسلم بعد، فذهب من ساعته إلى حيث كان ابوجهل ورد له الشتم صاعاً بصاع، وضربه في رأسه بالقوس فشجه شجاً عميقاً وتركه بين الناس أشد ما يكون مهانة. ذهب هذا العم المجاهد إلى الرسول يطلب منه أن يوليه ولاية فنظر النبي فرأى المصلحة ألا يولى العباس هذه الولاية، فلم تشفع لديه عمومة العباس ولا سابق فضله لأن الأمر يمس صالح المسلمين عامة، فقال له: ((يا عم نفس تحيها خير من ولاية لا تحيها)) وفي حديث آخر لمسلم عن أبي ذر أنه ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله طالباً منه أن يعينه عاملاً على إحدى الولايات، وجرى الحديث بينهما على هذا النسق، قال أبو ذر: قلت يا رسول الله ألا تستعملني؟ ف ضرب بيديه على منكبيه ثم قال: ((يا بأذر انك ضعيف، وانها لامانة، وانها يوم القيامة لخزي وندامة الا من اخذها بحقها ووفى الذي عليه فيها أو سَمِعَتْ اروع من ذلك ان ولاية الوظائف العامة في الدولة امانة في يد الخلفاء والوزراء وكبار الحكام لا تعطى الا للاقوياء، وكان أبو ذر أضعف من أن يحمل هذه الامانة التي سيسأل عنها يوم القيامة ولن يجد ثم سوى الخزي والندامة لأنه بضعفه لن يؤديها خير الاداء وهكذا بصّره النبي بمستقبل أمره، وحال بينه وبين تلك الوظيفة العامة التي يجب أن نترك لمن يأخذها بحقها، أي وهو مستحق لها، قادر على أن يوفى ما عليه فيها من واجبات، وجاء في مسند أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال في هذا الشأن: (من ولى من أمور المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً) رأيت كيف أن مجرد تعيين موظف عام عن طريق المحاباة دون كفاية كاف لأن يحبط عمل من ولاه، وزيراً كان أو رئيساً فلا يقبل الله منه شيئاً، فهو ملعون مطرود من رحمة الله ولقد روى أن بعض الخلفاء طلب إليه أن يزيد في راتب أحد العمال فانتهر محدثه وقال: أو ما سمعت أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (الرجل وقدمه والرجل وعمله) هذه قواعد الترقية في الوظائف العامة، قد سنها الرسول ورتبها بحسب الاقدمية والكفاية منذ نيف وثلثمائة وألف عام.